بسم الله الرحمن الرحيم

بيان دولة قطر

تلقيه

الشيخة / علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المستشار بالوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

بنيويورك

أمام

الدورة الثالثة والخمسون للجنة وضع المرأة

٦ مارس ٢٠٠٩ - نيويورك

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations – New York
809 U.N. Plaza. 4th Floor. New York, NY 10017. Tel: (212) 486-9335. Fax: (212) 758-4952

السيد الرئيس ،

اسمحوا لي أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم ، متمنين لكم التوفيق والنجاح لأعمال هذه اللجنة الهامة. ويود وفد بلادي أن ينضم إلى البيان الذي ألقاه ممثل السودان باسم مجموعة ال٧٧ والصين.

السيد الرئيس ،

إن الإرادة السياسية للقيادة الحكيمة لدولة قطر ممثلة في حضرة صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، والدعم التام من قبل صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر قد مهدت الطريق لإحراز تقدم وانجازات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير بيئة تمكينية للمرأة في دولة قطر، والذي ينم عن إدراك كامل لأهمية مساهمات المرأة القطرية في حركة المجتمع وتطوره، وقد تبلور ذلك الإدراك في عام ١٩٩٨ بصدور القرار الأميري رقم (٥٣) المعني بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وهي الآلية المؤسسية في مجال النهوض بالمرأة. كما وأُدمج بُعد النوع الاجتماعي في السياسية السكانية لدولة قطر حيث يشير في المادة السادسة منه إلى ضرورة تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتغيير المواقف والمفاهيم النمطية حول دور ومسؤوليات كل من المرأة والرجل. كما وقد أدُمج بعد النوع الاجتماعي في الإستراتيجية الوطنية للأسرة والإستراتيجية الوطنية للوقاية من مرض الإيدز.

لقد تطورت مشاركة المرأة القطرية في مجالات عدة أهمها في مواقع صنع القرار، فقد كان لها شرف أن تكون أول امرأة خليجية تحصل على منصب وزاري في عام ١٩٩٦، وبحصولها على مناصب وزارية في مجالات الصحة والتعليم، كما أنها تشغل مناصب قيادية في عدة مواقع حكومية. **وعلى صعيد المشاركة السياسية،**

فقد حصلت المرأة القطرية على حقوقها السياسية، حيث أقر حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر حق المرأة في الانتخاب والترشيح في عام ١٩٩٧. **أما على صعيد تطوير التعليم والارتقاء به**، فتعي دولة قطر بأن التعليم من أقيم سبل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولذلك فتؤمن دولة قطر بمبدأ التمويل من أجل الارتقاء بمستوى التعليم لدى الجميع ولاسيما المرأة وذلك من أجل الوصول لهدف المساواة بين الجنسين. ولقد استطاعت الدولة أن تحقق تكافؤ الفرص وتقلص الفجوة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم العام كنتاج للمبادرة الطموحة لتطوير التعليم العام.

السيد الرئيس،

لقد قرأنا باهتمام بالغ مختلف تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة الثالثة والخمسون للجنة حول موضوع تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل بما فيها في الحياة الأسرية وفي مجال الرعاية المقدمة في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، ونثني على الجهود التي بُذلت في إعداد هذه التقارير.

وفي إطار المناقشات الجارية في اللجنة حول موضوع تقاسم المسؤوليات المتساوية بين المرأة والرجل في الحياة الأسرية، إن دولة قطر تعي أهمية الأدوار والمسؤوليات للزوج والزوجة التي يقوم عليها بنيان الأسرة ، فهي الشراكة اللازمة لتكوين الأسرة التي هي الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال. وفي ظل تطور مشاركة المرأة القطرية في مجالات الحياة العملية، فتتعامل دولة قطر مع قضايا المرأة العاملة في إطار كلي ينهض بأوضاعها وأوضاع جميع أفراد أسرتها من خلال تقديم الدعم لها لكي تتمكن من التوفيق بين متطلبات الأسرة والعمل. فعلى الصعيد التشريعي، يؤمِن قانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ حقوق متساوية للمرأة والرجل في الأجور وفرص التدريب والترقية والذي يتفق مع الأصول الدستورية التي أرساها الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (٣٤)

منه على أن ((المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة))، وكذلك المادة (٣٥) منه على أن ((الناس متساوون أمام القانون، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين)). وقد ضمن قانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ حقوق المرأة العاملة ووفر الضمان لها ولأسرتها. كما أتاح القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن نظام الإسكان وقرار مجلس الوزراء رقم (١٧) بشأن أولويات وضوابط الانتفاع بنظام الإسكان للمرأة الانتفاع بنظام الإسكان المدعوم من الحكومة. أما على الصعيد المؤسسي ، فقامت حكومة دولة قطر بوضع وتنفيذ طائفة واسعة من الاستجابات المتعلقة بالتوفيق ما بين متطلبات الأسرة والعمل بدءا بإقرار إجازة الأمومة للأم العاملة ، واتجاه المجلس الأعلى لشؤون الأسرة لدراسة إنشاء آليات تنفيذية لإنشاء دور حضانة للأطفال في أماكن العمل ووضع مشروع نظام العمل الجزئي للمرأة القطرية لرفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل.

كما وتعمل مؤسسات الدولة وعلى رأسها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بتنفيذ برامج وطنية تهدف إلى نشر ثقافة احترام حقوق المرأة وتصحيح الصورة النمطية وتعزيز مكانتها في المجال العام ورفع الوعي بالشراكة الأبوية. كما وتلعب مؤسسات المجتمع المدني كمركز الاستشارات العائلية ودار الإنماء الاجتماعي دورا هاما في الوصول لفئات المجتمع من خلال برامجهم التدريبية واسعة النطاق التي تستهدف في برامجها الأمهات والآباء من خلال برامج تأهيلية حول مسؤوليات الأبوة وأهمية دور الآباء في حياة الأبناء. كما وتقوم اللجنة الوطنية للوقاية من مرض الإيدز بتنظيم ورش عمل بهدف توعية الآباء والأمهات بأدوارهم التشاركية، كما وقد باشرت اللجنة الوطنية بوضع مسودة مشروع قانون لحماية المتعايشين مع مرض الإيدز لحفظ حقوقهم في جميع مناحي الحياة.

السيد الرئيس،

وبعد استعراض مختصر لما حققته دولة قطر من إنجازات في مجال النهوض بالمرأة، فنود أن نؤكد بأننا سوف نستمر في سعينا لإبراز مسألة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف استراتيجي في جهودنا الوطنية ، وفي هذا الإطار ستستضيف دولة قطر الاجتماع الوزاري الثالث لحركة بلدان عدم الانحياز حول النهوض بالمرأة في مدنية الدوحة في عام ٢٠١٠ وذلك وفقا لما تقرر في الإعلان الوزاري الثالث للحركة حول النهوض بالمرأة في مدينة جواتيمالا في يناير الماضي.

وختاماً ،،، السيد الرئيس،

نود أن نعرب عن آسفنا لتفاقم الأزمة الإنسانية التي تواجهها المرأة الفلسطينية في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي قتل وجرح المئات من النساء الفلسطينيات .كما ونهيب بالدول الأعضاء بمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للتخفيف من حدة الأزمة التي تعاني منها المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال وبالأخص في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

وشكراً السيد الرئيس،